الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.44

Distr.: General

5 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين، والمسائل الإنسانية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22412

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١١١ من جدول الأعمال تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/54/12 و Add.1، A/54/91، A/54/98، A/54/99، A/54/285، A/54/288، A/54/414)

١ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) أشارت إلى أن الصراعات مازالت تتضاعف، وقالت إن الحروب في أجزاء عديدة من العالم، وخاصة الصراعات الداخلية، تدفع المدنيين على الدوام إلى الفرار. وتشهد الحالة في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، ومنطقة البحيرات الكبرى، إن الأسباب العميقة للصراعات والتشريد تكمن في أغلب الأحيان في واقع أن تطلعات وحقوق الأقليات الإثنية وفئات اجتماعية مختلفة لا تحظى بالاعتراف الواجب، الأمر الذي يتولد عنه دعاوى انفصالية مع ما يترتب عليها من استقطاب للمجتمعات ونشوب أزمات تتعلق باللاجئين. وقد أصبحت تحركات اللاجئين مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار والصراع، مما يتطلب حلولا سريعة تنفذ في أغلب الأحيان على حساب المبادئ الإنسانية وحماية اللاجئين.

٢ - وأضافت أن أزمة كوسوفو كان لها أكبر الأصداء في عام ١٩٩٩. ولمواجهة التدفق الجماعي للاجئين، كان لابد من اللجوء إلى خدمات لا يوفرها إلا العسكريون، وخاصة وحدات الدول الأعضاء في حلف الأطلسي. وعلى الرغم من المشكلات الخطيرة المتعلقة بالسوقيات وكذلك العقبات، أتاح رد فعل المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة تلبية الاحتياجات الفورية فيما يتعلق بالأمن والبقاء. إلا أن أزمة كوسوفو لم تنته نظرا لاستمرار عدة مشكلات مختلفة. وتمثلت إحدى أولويات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تقديم المساعدة إلى الذين دمرت أو تضررت مساكنهم من أجل مواجهة فصل الشتاء. وقد قامت قوة الأمن الدولية في كوسوفو "كوفور" بدور لاغنى عنه حقا في كبح جماح العنف، غير أن الهجمات ضد الأقليات الصربية والغجر تواصلت. ويتعارض هذا الوضع مع الأهداف المعلنة لحلف الأطلسي ومع إجراءات هذا الحلف التي تهدف إلى الحفاظ على الطابع الإثني المتعدد لمجتمع كوسوفو. وترتبط نتائج معينة لأزمة كوسوفو، وخاصة المشردين الجدد من الأقليات، بمشكلات غير محلولة وذات أبعاد واسعة يطرحها الوضع في يوغوسلافيا السابقة. ويقدر عدد المشردين في المنطقة بأكثر من ١,٥ مليون نسمة.

٣ - وتحدثت عن الوضع في تيمور الشرقية وقالت إنه إذا كان هذا الوضع يعود إلى طبيعته تدريجيا، فإن ما يشغل بال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا هم الأشخاص الذين فروا إلى تيمور الغربية والذين عاد بعض منهم إلى ديارهم في إطار عملية للمفوضية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، استطاعت المفوضة السامية، لدى زيارة قامت بها إلى إندونيسيا، الحصول على إذن من الحكومة يتيح للمفوضية ومنظمات إنسانية أخرى الوصول إلى اللاجئين في تيمور الغربية. وتم تسجيل بعض التقدم على الرغم من الحالة الصعبة وغير المتوقعة التي تتميز بصفة خاصة بتهديدات وتحرشات يتعرض لها العاملون في مجال الشؤون الإنسانية، وتعهدت الحكومة الإندونيسية باتخاذ كافة التدابير الأمنية اللازمة لحماية اللاجئين وأفراد المنظمات الإنسانية على السواء، والحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وتسهيل أنشطة المساعدة الإنسانية.

٤ - واستطردت تقول إنه إذا كان المجتمع الدولي قد انتهى إلى التحرك في حالة كوسوفو وتيمور الشرقية، إلا أنه في حالات أخرى تميز تحركه بكثير من البطء والتدابير الجزئية، وخاصة في أفريقيا. ففي غرب أفريقيا، ما زال مليون شخص من أبناء سيراليون يقيمون في مخيمات في غينيا وليبيريا، وإن كان الوضع في هذين البلدين الأخيرين لا يتسم بالهدوء بسبب الهجمات التي يشنها جماعات المتمردين. وفي وسط أفريقيا، فإن الترابط والتشابك بين الحروب يوفران أرضا خصبة لاندلاع صراعات عنيفة وإن كان مداها أقل تؤدي إلى المزيد من تحركات السكان. وتثير الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الانزعاج بصفة خاصة بسبب فرار آلاف من الأشخاص من البلد الذي يستضيف اللاجئين من بلدان أخرى في المنطقة. والحالة في بوروندي تتميز بقدر بالغ من عدم الاستقرار، كما تشهد على ذلك حالات العنف الأخيرة التي أدت إلى وفاة موظفين تابعين للأمم المتحدة. وأدى الصراع في أنغولا إلى إرغام المزيد من اللاجئين على الفرار إلى البلدان المجاورة مما تسبب في تفاقم الوضع المأساوي للمشردين داخليا. وأحيت اتفاقات لوساكا ولومى لوقف إطلاق النار الآمال في استتباب السلام سواء في وسط أفريقيا أو في غرب أفريقيا. وفي الحالتين تتمنى المفوضية أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى سلام دائم، تقتضيه عودة الآلاف من اللاجئين. وفضلا عن ذلك، يشغل بال المفوضية عدم كفاية الموارد التي خصصها المجتمع الدولي لتطبيق هذه الاتفاقات، وخاصة من أجل ممارسة ضغوط سياسية ودعم آليات الحفاظ على السلام وتقديم مساعدة إنمائية لتعزيز أنشطة توطيد السلام.

٥ - وأشارت إلى أن الحالة الإنسانية الخطيرة على الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي التي تشهد تشردا للسكان في الشيشان بصفة رئيسية إلى جمهورية أنغوشيا وأيضا إلى داغستان ومناطق وبلدان أخرى، هي حالة مقلقة للغاية نظرا لأنها يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة بالغة الهشاشة أصلا. وتنطوي هذه الأزمة على عدة عناصر مثيرة للانزعاج ففي المقام الأول يتميز الشتاء في شمال القوقاز بشدة القسوة؛ وفي المقام الثاني أُقفلت غالبية المراكز الحدودية مما يعيق المدنيين الذين يجتاحهم الرعب من عبور الحدود بحثا عن مناطق آمنة؛ وفي المقام الثالث فإن من شأن تواجد عصابات إجرامية تهدد المنظمات الإنسانية أن يجعل العمليات بالغة الخطورة ويجعل الوصول إلى المشردين أمرا بالغ الصعوبة ومحفوفا بالمخاطر. وتواصل المفوضية مناقشاتها مع السلطات الروسية حول هذه المسألة وهي على استعداد للتعاون مع الحكومة من أجل تقديم المساعدة إلى المشردين.

٦ - وقالت إن الحالات الأخرى للأزمة وخاصة في أفغانستان وكولومبيا وأنغولا وفي القرن الأفريقي تدل على الرابطة المباشرة القائمة بين الصراعات والتشرد القسري للسكان في أجزاء عديدة من العالم. وفي المكسيك يمثل برنامج عودة اللاجئين الغواتيماليين إلى الوطن خطوة إيجابية. وإن بعض اللاجئين اختاروا العودة إلى بلادهم، والبعض الآخر اختاروا التجنس في حين اختارت مجموعة ثالثة البقاء في المكسيك بوصفهم مهاجرين. ومن المأمول أن تكون نهاية أزمة اللاجئين الغواتيماليين مثلا يحتذى في البحث عن حلول لحالات أخرى.

٧ - وأضافت أنه لا يمكن بحث المسائل المتعلقة باللاجئين دون الأخذ بعين الاعتبار مشكلات الأمن، وخاصة أمن العاملين في المجال الإنساني. وهؤلاء يتهددهم الخطر في كل مكان في العالم، وخاصة في بوروندي حيث فقد بعض الموظفين التابعين للأمم المتحدة أرواحهم، وأيضا في شمال القوقاز وتيمور الغربية. وينبغي معالجة

مشكلة أمن الموظفين التي تتطلب حلا تدريجيا، بطريقة شاملة من خلال طرق سياسية وقانونية وعملية ونفسية أيضا. وينبغي التشديد بصفة خاصة على الخيارات الوسيطة التي تتألف بشكل خاص من تجهيز الشرطة المحلية وتشكيلها ونشر عناصر للارتباط وتتطلب تعاونا بين الدول والمنظمات المعنية. وأعربت عن أمل المفوضية في تنفيذ مشاريع ريادية قريبا وتعتمد على المشاركة والدعم من جانب الكافة. وأوضحت أنه ينبغي للأمن أن يكتب له الدوام، وخاصة عندما يعود اللاجئون إلى مجتمعات تمزقها الصراعات أو في حالة الأوضاع الطويلة الأجل. وما لم تقدم مساعدات إنمائية، فإن من الممكن أن تتدهور حالات السلام الهش وأن تنطوي على المزيد من تشرد السكان. لذلك ينبغي اعتماد نهج شامل بقدر الإمكان في مجال الإنعاش بعد انتهاء الصراع.

٨ - وقالت إنه ينبغي الاستفادة من الخبرة المكتسبة في كوسوفو في مواجهة حالات أخرى حيث يوجد انقطاع بين العمليات الإنسانية وأنشطة البناء والتعمير وحيث تكتسب المسائل المرتبطة باللاجئين والعائدين أهمية كبيرة مثلما هو الحال في رواندا وليبيريا والقرن الأفريقي وتيمور الشرقية. ويشكل انعدام الاهتمام من جانب المجتمع الدولي بهذه المشكلة مصدرا للانشغال المشروع. وتشجع المفوضية، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المعنية، على إجراء مناقشات حول إقامة آليات للتنسيق والتمويل تهدف إلى تسهيل تحول المساعدات الإنسانية إلى مساعدات إنمائية. ومن الضروري توفر الاستقرار والإنعاش في البلدان بعد انتهاء الصراع لمواجهة عواقب الصراعات العديدة. وبينت أزمة كوسوفو بوضوح أن منطقة البلقان لا يمكن أن تنتقل من مرحلة الصراعات المزمنة إلى مرحلة الاستقرار والتنمية والاندماج التدريجي في أوروبا إلا بفضل جهد دولي شامل. ويمكن لاتفاقية الاستقرار لمنطقة جنوب شرقي أوروبا، إذا ما طُبقت على وجه السرعة، أن تقدم نموذجا للتعاون الإقليمي في مجال التعمير. وأخيرا، ينبغي بوجه خاص إعادة إنشاء النظم القانونية وتقديم مرتكبي الجرائم في حق الإنسانية إلى العدالة مع التماس المزيد من الدعم وأعمال الفكر في مجال وضع وتنفيذ مشاريع ترمي إلى التوفيق والمصالحة بين المجتمعات الممزقة.

٩ - واختتمت بيانها قائلة إن ولاية المفوضية ليست إنسانية فحسب بل إنها مكلفة بتوفير الحماية للاجئين، وإلا فإن مهمة المفوضية وشركائها تتعرض حاليا للتهديد. لذلك من المهم تعريف هذه المهمة والدفاع عنها على نحو أفضل. وينبغي أن يستند البحث عن حلول للأزمات الدولية إلى مبادئ حماية اللاجئين ابتداء من منح حق اللجوء إلى اللاجئين ومرورا بتقديم المساعدة ومنع تدفق اللاجئين وانتهاء بتحقيق الوفاق والمصالحة بين المجتمعات الممزقة والعمل من أجل أن يحقق اللاجئون والمجتمعات والدول، بقدر الإمكان، مزايا عملية من جميع التدخلات. وبمناسبة الذكرى الخمسين لقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي سيحتفل بها في عام ٢٠٠٠، ينبغي منح اللاجئين الوسائل الكفيلة بأن يسهموا على نحو إيجابي في مجتمعاتهم المضيفة أو مجتمعاتهم الأصلية عند العودة إليها. ومن أجل مساعدة البعض على تحسين استعداداتهم، حتى أثناء فترة المنفى العسيرة، تستهدف المفوضية وضع كافة الموارد المعبأة من خلال الأنشطة المضطلع بها في إطار ذكرى إنشائها الخمسين في صندوق لتعليم اللاجئين.

١٠ - **السيد ألفيلد** (جنوب أفريقيا) قال إنه يشارك المفوضة السامية شواغلها ولكنه يشارك أيضا تفاؤلها بشأن الأحداث الإيجابية التي وقعت أخيرا، وخاصة المبادرات المتخذة من جانب مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية

في الجزائر والاجتماعات الوزارية للمنظمة من أجل مواجهة المشكلات القائمة المتعلقة باللاجئين في أفريقيا. وأشاد بالمفوضة السامية لما اتخذته من مواقف ضد التباين في تخصيص الموارد المالية للبرامج الموجهة لصالح اللاجئين، وخاصة في أفريقيا، وما أعربت عنه من مشاعر قلق إزاء توجه المساعدات الإنسانية وإضفاء الطابع العسكري عليها فضلا عن اتجاه المانحين المتزايد إلى اللجوء إلى المساعدات الثنائية بدلا من المساعدات المتعددة الأطراف. وقال إن هذه العوامل تسهم في تخفيض الائتمانات المخصصة للاجئين في أفريقيا وذلك لأن البلدان المانحة تلجأ إلى تغليب مصالحها الاستراتيجية وإلى القرب الجغرافي وممارسة الضغوط الإعلامية لتبرير الأولوية التي تمنحها لحالات معينة من اللاجئين. وأضاف أن السيدة أوغاتا أصرت في أغلب الأحيان، فيما أدلت به من بيانات بشأن جهود الوساطة وتسوية الصراعات في أفريقيا، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، منذ البداية، الاعتبارات الإنسانية في المفاوضات من أجل السلام. وقال إن وفد جنوب أفريقيا يطلب إلى المفوضة السامية بيان الطرائق التي تتبع في هذا الشأن وتحديد ما إذا كان مكتب المفوضية في أديس أبابا يمكن أن يؤمن الاتصال بآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها أو أنه من المستهدف إمكان إقامة آلية أكثر تجاوبا في إطار مختلف مبادرات الوساطة المتخذة في أفريقيا.

١١ - **السيد دي بالاثيو اسبانيا** (أسبانيا) أعرب عن قلق بلاده إزاء مشكلة الأمن، والحوادث العديدة التي شملت أمن العاملين بالمفوضية والتي حدثت خلال السنة. وقال إن الوفد الاسباني يشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة التنفيذية للاهتداء إلى حلول وأعرب عن استعداد الوفد لتقديم كل الدعم إلى اللجنة. وأضاف أن أمن المخيمات، وهو مظهر هام آخر من مظاهر هذه المسألة، هو مسؤولية الدول المضيفة أساسا، والتي ينبغي لها أن تضطلع بهذه المسؤولية بالتعاون مع المفوضية. وأن الوفد الاسباني يؤكد على أهمية العوامل العسكرية في الأزمات الإنسانية، وعلى أهمية الدروس التي تستخلصها المفوضية من الترابط القائم بين هاتين الظاهرتين. وأشار إلى الصراعات "المنسية" في أفريقيا بصفة رئيسية، وقال إن اسبانيا تناشد المجتمع الدولي اتخاذ التدابير المبتغاة من أجل إنهاء عدم التوازن القائم حاليا في تخصيص الموارد المالية للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها المفوضية في مختلف مناطق العالم، على نحو لا يتم معه إغفال الصراعات الطويلة العهد لصالح الصراعات الجديدة التي هي موضع قدر أكبر من التدخل.

١٢ - **السيد العاسي** (السودان) قال إنه ينبغي للمفوضية أن تضطلع بأنشطة لصالح اللاجئين في المناطق التي تطرح مشكلات بيئية وإجتماعية في الوقت نفسه، وخاصة في السودان حيث يقيم اللاجئون منذ نحو ثلاثين عاما. وأضاف أنه ينبغي للمفوضية أن تقدم المساعدة إلى السودان لإقامة اتصال مع اللاجئين السودانيين بغية إعلامهم بالحالة في البلاد والتحضير لعودتهم الطوعية. وينبغي لهذا الغرض إقامة آليات لحماية اللاجئين وتشكيل فريق من الموظفين للعناية بهم. وفيما يتعلق باللاجئين من الأطفال، ما زال البعض منهم يجري استغلالهم واستخدامهم في الصراعات المسلحة على نحو ما تشهد بذلك تقارير مختلفة عن المسألة. وأعرب عن أسف الوفد السوداني لعدم قيام المفوضة السامية بزيارة السودان على الرغم من العدد الكبير من اللاجئين الذين تستضيفهم البلاد وقال إنه يأمل في أن تقوم قريبا بهذه الزيارة.

١٣ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) أعربت عن اغتباطها لأن جميع المتحدثين أكدوا على ضرورة إقامة توازن في تخصيص الموارد وقالت إنها ستواصل جهودها في هذا الصدد. وردا على الملاحظة التي أبدتها جنوب أفريقيا، قالت إنها تحبذ فكرة إدماج الاعتبارات الإنسانية منذ البداية في المفاوضات بشأن السلام وأن المفوضية ستعمل على تحقيق ذلك بشكل أكثر انتظاما، وخاصة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق بما أورده الوفد الأسباني بالنسبة لأمن المخيمات، قالت إنه جرت مفاوضات ومشاورات حول هذا الموضوع مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع الحكومات. وأن النهج التدريجي يتعلق أيضا بأمن الموظفين مثلما يتعلق بأمن المخيمات القائمة في البلدان المضيفة. غير أن المفوضية تتقاسم أيضا مسؤولية التأكد من حماية الطابع المدني للمخيمات، وخاصة من خلال المساهمة في تمويل تشكيل وحدات الشرطة والحرص على ألا تضم المخيمات أشخاصا مسلحين. وفضلا عن ذلك، فإن المفوضية لم تغفل الصراعات الطويلة العهد وتوابعها، والحالات الإنسانية القائمة، وإنما تعمل على استرعاء اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه الحالات. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى حالة السودان الذي يستضيف لاجئين منذ فترة طويلة. حقا إن المفوضية تواجه صعوبات في معالجة مسألة اللاجئين في هذا البلد ولكنها تقدم مساعدة إلى اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة. وأعربت عن شكرها لممثل السودان على الدعوة التي وجهها إليها لزيارة السودان وقالت إنها ستغتنم فرصة قريبة للقيام بهذه الزيارة.

١٤ - **السيد غوا** (غينيا) قال إنه بالإضافة إلى إغفال التطلعات الاقتصادية لفئات اجتماعية معينة واعتبار ذلك من أسباب نشوب الصراعات، تجدر الإشارة إلى الأسباب الأخرى التي ذكرها الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا (A/52/871 - S/1998/318). وأعرب عن أمل الوفد الغيني في أن تنتهي الأفرقة العاملة المختلفة التي أنشئت في هذا المجال إلى نتائج إيجابية حول المقترحات المطروحة في إطار تسوية الصراعات. وقال إنه يشارك المفوضة السامية آراءها التي تفيد بأن السلام والأمن ما زالا مزعزعين في غرب أفريقيا وأنه ينبغي تدبير موارد للبحث عن حلول للصراعات ولحالة اللاجئين في هذه المنطقة الفرعية. وأكد الأهمية القصوى لمساهمة المجتمع الدولي في دعم التدابير المتخذة لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا. ويتعين لهذا الغرض تنشيط التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإشراك جميع البلدان المعنية في هذه العملية منذ البداية وكفالة قيام تعاون فعال بين هذه البلدان ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - **السيدة ليرا** (فنلندا) أشارت إلى أن المفوضة السامية أوضحت أن من بين التحديات المطروحة ضمان تحول المساعدة الإنسانية إلى مساعدة إنمائية دون عقبات، وطلبت الحصول على إيضاحات محددة بشأن عملية "بروكينغز" والأفكار المتولدة عنها والتدابير العملية المستهدفة لتحقيقها.

١٦ - **السيد كارانزا** (غواتيمالا) أشار إلى برنامج عودة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك إلى الوطن، الذي من شأنه حل مشكلة قديمة استمرت أكثر من ٢٠ عاما، ومشاركة ممثلي اللاجئين في التفاوض بشأن شروط اتفاق العودة إلى الوطن، وتساءل عما إذا كان قد تم تنفيذ مبادرة مماثلة في أنحاء أخرى من العالم وعن الدور الذي تقوم به المرأة في هذه العملية.

١٧ - **السيدة تافت** (الولايات المتحدة) أشارت إلى أن العبء الذي يمثله اللاجئون يتحمله المجمتع الدولي بأسره وليس دولة بعينها وأنه ينبغي التعاون مع البلدان المضيفة من أجل التأكد من احترامها للقيم التي تبجلها الأمم المتحدة. وإذا كان التعاون بين الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجهاز العسكري والأفراد قد أثبت جدارته خلال أزمتي كوسوفو وتيمور، فإن الجهود المبذولة لمواجهة هاتين الأزمتين كانت تمثل عبئا ثقيلا على عاتق منظومة المساعدة الإنسانية بأسرها. لذلك من الضروري الاهتمام بمشكلة القدرات وخاصة من ناحية الموارد البشرية. وينبغي عدم نسيان أنه إذا كانت مهمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي العمل على تلبية احتياجات اللاجئين بالتساوي، فإنه توجد في أنحاء العالم أزمات عديدة تنجم عن تدفق اللاجئين ولا تحرك بالقدر نفسه الاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء أزمات كوسوفو أو تيمور أو الشيشان، وإن كانت تستلزم دعما تضطر الولايات المتحدة إلى تقديمه وهي مصممة على مواصلة تقديمه، وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها.

١٨ - وقالت إن الأمن في مخيمات اللاجئين يمثل مشكلة كبيرة ينبغي للمجتمع الدولي معالجتها على سبيل الأولوية استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٠٨ (١٩٩٨). ويمثل إنشاء شرطة مدنية متعددة الجنسيات، ووضع برنامج للتدريب من أجل قوات الشرطة في البلدان المضيفة أو من أجل اللاجئين أنفسهم، والاستعانة بقوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام، وهي أمور حظيت بدعم المنظمة، حلولا مستهدفة لعلاج المشكلة. وإذا كان تقرير المفوضة السامية بشأن الأمن في مخيمات اللاجئين يتضمن اقتراحات في هذا الشأن، فإنه يبقى إيجاد الأموال اللازمة وحشد الإرادة السياسية التي لا غنى عنها لوضعها موضع التنفيذ.

١٩ - وأعربت عن انشغال الولايات المتحدة بمسألة حماية النساء اللاجئات واللاجئين من الأطفال الذين كثيرا ما يقعون ضحية العنف البدني والاعتداء الجنسي، فضلا عن مشكلة أمن العاملين في المنظمات الإنسانية الذين يتعرضون في أماكن عديدة من العالم للقتل أو الاختطاف أو الإصابة أو الاعتداء.

٢٠ - وقالت إنه إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة تدرك أن تقديم المساعدة إلى المشردين تتطلب قدرا كبيرا من الموارد المالية والبشرية للمفوضية، وتعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي معالجة مشكلة المشردين على نحو معالجته لمشكلة اللاجئين. وينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية تطوير قدراتها في هذا المجال وأن تحدد بوضوح مسؤوليات كل منها.

٢١ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) أعربت عن شكرها لغينيا لتذكيرها بأهمية التعاون بين مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بين المؤسسات وجميع الدول المعنية بالصراع.

٢٢ - وردا على وفد فنلندا الذي تساءل على التدابير المتخذة لتسهيل الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، أعلنت أنه في اجتماع عمل عقد في باريس ضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تم بحث إنشاء أمانة غير رسمية تكلف بدراسة الحالة على الطبيعة وتنظيم بعثة على مستوى عال جدا إلى سيراليون تكون بمثابة سابقة لمعالجة الحالات المماثلة في أنحاء أخرى من العالم.

٢٣ - وردا على وفد غواتيمالا، أكدت المفوضة السامية أن الحل المطروح لمشكلة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك - وهو الاختيار بين العودة إلى الوطن والاندماج الذي عرض على اللاجئين - هو حل فريد في نوعه وأنها تأمل في أن تتكرر هذه المسألة الموفقة في أنحاء أخرى من العالم.

٢٤ - وردا على وفد الولايات المتحدة، أشارت المفوضة السامية إلى أن المفوضية مسؤولة عن حماية اللاجئين حيثما يوجدون، ولكن هذه المشكلة كثيرا ما تتضاعف بالنسبة لمشكلة المشردين. وقالت أنه في عالم تتعدد فيه الصراعات الداخلية أكثر فأكثر وحيث تعجز دول معينة عن ضمان حكم البلاد، فإن مسألة المشردين تأخذ بعدا كبيرا. ومن الضروري أيضا، لأسباب تتعلق بالحماية، تحديد تقاسم واضح للمسؤوليات والتخلي عن نظام تقسيم السكان إلى لاجئين أو مشردين. وقالت إن المفوضية تشيد فضلا عن ذلك بالولايات المتحدة لقيامها بتمويل برامج تستهدف اللاجئين الأفريقيين.

٢٥ - **السيدة الحجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية) أشارت إلى مسألة اللاجئين القصَّر غير المصحوبين التي تناولها تقرير المفوضة السامية (A/54/12)، وقالت إن وفدها يود أن يعرف ما تعتزم المفوضية اتخاذه من تدابير عملية فيما يتعلق بصفة خاصة بالأطفال المرضى أو المعوقين ومسألة تجنيد الأطفال واستغلالهم في الصراعات المسلحة. وأضافت أنه إلى جانب ذلك، فإن الجماهيرية العربية الليبية، وهي بلد يرى أن من واجبه استضافة لاجئين عديدين، أزعجها أن يذكر اسمها في الصفحة ٢٤ من منشور أصدرته المفوضية بعنوان "حالة اللاجئين في العالم في عام ١٩٩٨"، بأنها دولة موطن صراع مسلح وأنها تطالب بسحب اسمها من المنشور.

٢٦ - **السيدة كابالاتا** (جمهورية تنزانيا المتحدة) طلبت إلى المفوضية السامية تحديد معنى العبارة القائلة "أشخاص تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

٢٧ - **السيدة إليشا** (بنن) أشارت إلى الوثيقة A/54/414 التي أوردت أن البرنامج الليبيري للإعادة إلى الوطن قد توقف وتأجلت العملية المقررة لإعادة ٠٠٠ ٢٥٠ إلى الوطن، وتساءلت عما إذا كانت قد اتخذت ترتيبات لكفالة إعادة اللاجئين إلى الوطن في وقت أمثل.

٢٨ - **السيد فايس** (النمسا) أشار إلى الاستنتاجات العملية التي أسفر عنها الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي أكدت ضرورة وضع أشكال أخرى من حماية اللاجئين وشجعت المفوضية على التشاور مع الدول والأطراف المعنية، وقال إن وفده يأمل في معرفة الكيفية التي تقترحها المفوضية للتقدم في هذا الميدان.

٢٩ - **السيد دي ألبا** (المكسيك) أشار إلى أنه من المهم تحليل العملية التي أدت إلى تسوية مشكلة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك حتى تكون مرجعا للمستقبل وأن تؤثر بشكل مفيد على السياسات المتعلقة باللاجئين، وخاصة عندما تكون هناك صلات عملية بين اللاجئين والبلدان المضيفة.

٣٠ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) وجهت حديثها إلى وفد الجماهيرية العربية الليبية، وقالت إن المفوضية تتعاون بشكل وثيق مع اليونيسيف لتسوية مشكلة اللاجئين القصر غير المصحوبين على أفضل وجه، وتعمل بصفة خاصة على جمع شمل الأسر. وأضافت أن منظمات متميزة وممثلين خاصين للأمين العام يعكفون على بحث المسألة الخاصة المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وإلى جانب ذلك، فإن المفوضة السامية لا تتحمل أي مسؤولية عن محتويات المنشور المتعلق بحالة اللاجئين في العالم في عام ١٩٩٨، وهو منشور غير رسمي. غير أنها ستبلغ شكاوى الجماهيرية العربية الليبية إلى زملائها وتدعو جميع الدول إلى تبيان الأخطاء التي تود رفعها من الوثائق التي تنشرها المفوضية.

٣١ - وردا على وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، أوضحت المفوضة السامية أن عبارة "الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية" تشير بصفة عامة، من بين أشخاص آخرين، إلى ملتمسي اللجوء والعائدين إلى الوطن والمشردين.

٣٢ - وردا على وفد بنن، أوضحت المفوضة السامية أن هناك عاملين وراء وقف برنامج إعادة الليبيريين إلى الوطن، وهما عدم الأمن السائد في مناطق معينة من ليبريا من ناحية ونقص المساعدات الإنمائية من ناحية أخرى، مما يحرم بصفة خاصة أبناء العائدين إلى الوطن من المرافق التعليمية والصحية الأساسية.

٣٣ - وردا على وفد النمسا، أكدت المفوضة السامية أن الاستنتاجات العملية التي أسفر عنها الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية ترتبط بالتفسير القانوني لتعبير "القائم بالاضطهاد" الذي، وفقا للقضاء في بلدان عديدة في أوروبا، لا يشير إلا إلى الدولة، والذي يمثل مشكلة قانونية فيما يتعلق بمركز اللاجئين. وأضافت أن إدارة الحماية الدولية تتشاور مع الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية حول هذا الموضوع، بغية كفالة أفضل حماية لضحايا الاضطهاد.

٣٤ - وأشارت إلى مداخلة المكسيك، وقالت إن سياسة الانفتاح العملي التي تنتهجها البلد أتاحت تسوية موفقة لمشكلة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك.

٣٥ - ونظرا لأن بلدانا عديدة أعربت عن انشغالها فيما يتعلق بأمن موظفي المنظمات الإنسانية، أعربت المفوضة السامية عن أسفها لأن تعلن أن طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي وعلى متنها ٢٣ شخصا قد سقطت هذا الصباح في جنوب كوسوفو بين سكوبي وبرشتينا، وأنه ليس لديها أي تفصيلات أخرى في الوقت الحالي.

٣٦ - **السيدة ليرا** (فنلندا) تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة للاتحاد الأوروبي وبلدين آخرين منتسبين هما قبرص ومالطة، وقالت إنه بعد مرور ٥٠ عاما على إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فما زال هناك أكثر من ٢١ مليون لاجئ في العالم، لا تعود حالتهم إلى الصراعات المسلحة وحدها وإنما أيضا إلى رغبة في التوحيد الإثني والسيطرة على الموارد. وأحدث أمثلة على ذلك كوسوفو وسيراليون وتيمور الشرقية. وفي هذا الصدد يشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها لصالح هؤلاء اللاجئين

المفوضة السامية وموظفو المفوضية والمنظمات غير الحكومية الذين يعملون في هذا الميدان، ويؤكد دعمه لأعمال هؤلاء.

٣٧ - وقال إن حماية حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين يكمل بعضها البعض. وفضلا عن ذلك، يسهم احترام حقوق الإنسان - وخاصة حقوق الأقليات - والديمقراطية والحكم الصالح إسهاما كبيرا في تدارك تشرد السكان وتحركات اللاجئين. وفيما يتعلق بالسكان المشردين، أكدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية، في دورتها لعام ١٩٩٩، ضرورة القيام بعمل متضافر ومنسق بين المفوضية والدول والأطراف المعنية الأخرى، بغية كفالة حماية السكان المتأثرين، وخاصة النساء والأطفال، وكذلك العاملين في الميدان الإنساني. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيقدم في الجلسة العامة للجمعية العامة مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة.

٣٨ - وفيما يتعلق بأزمة كوسوفو، قال إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالتضامن الدولي الذي أتاح تنفيذ برنامج الإجلاء الإنساني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويدعو إلى تحسين التنسيق بين التدخلات على أرض الواقع. وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، قال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد على ضرورة السماح للاجئين والمشردين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم في أمان تام. ومثلما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، سوف تكون عمليات العودة هذه ممكنة إذا استطاعت المفوضية الوصول بحرية إلى المنطقة. وفي أفريقيا، ما زال الوضع في منطقة البحيرات الكبرى يدعو إلى القلق. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الحكومات في المنطقة ضمان حقوق اللاجئين والمشردين. وقال إن الحالة الإنسانية في منطقة القوقاز مستمرة في التدهور. ومن الضروري أن تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول على وجه السرعة إلى المنطقة في ظل أوضاع مرضية من الأمن.

٣٩ - وقال إن على الدول أن تشجع على إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، وخاصة عن طريق منع حالات التشرد القسري وتهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية لمواطنيها. وإذا كتب للتضامن الدولي أن يسود على الدوام، فإن الدول التي تستضيف اللاجئين تتحمل المسؤولية الأولى عن حمايتهم فضلا عن وجوب احترام مبدأ عدم المنع في جميع الحالات.

٤٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يعمل من جانبه، مع سريان معاهدة أمستردام في الآونة الأخيرة، على تعزيز التعاون بين أعضائه في ميدان اللجوء والهجرات على صعيد الاتحاد. وقد أعاد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي في تامبير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تأكيد انضمام الاتحاد إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان. وقال إن الاتحاد الأوروبي قرر العمل على إعداد نظام أوروبي مشترك في مجال اللجوء.

٤١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بانضمام كازاخستان مؤخرا إلى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين ويحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أو لم تصدق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت. وينبغي للدول أن تعمل على تحقيق التجانس بين تشريعاتها الوطنية وإجراءاتها الإدارية وبين الصكوك الدولية ذات الصلة.

٤٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي والمفوضية يقيمان منذ فترة طويلة علاقات وثيقة بينهما. وفي السنوات الأخيرة، كان الاتحاد الأوروبي هو أكبر مقدم للأموال إلى المفوضية. وقد تلقى بالتأييد الهيكل الجديد للميزانية الموحدة للمفوضية الذي يلتزم بمراعاة المرونة والشفافية. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يؤدي الاتفاق الموقع أخيرا بين الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية بشأن المبادئ التي تنطبق على قيام الجماعة الأوروبية بتمويل أو المشاركة في تمويل المشاريع التي تديرها الأمم المتحدة، إلى تحسين آفاق التعاون بين المؤسستين.

٤٣ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق) تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إنه يشعر بالقلق إزاء تفاقم مشكلة اللاجئين في أفريقيا نتيجة لظهور صراعات جديدة وأضاف أنه من المناسب بالتالي إيلاء اهتمام متزايد إلى آليات منع نشوب الصراعات.

٤٤ - وذكر أن الجماعة تلاحظ أيضا مع القلق التفاوت المتزايد في دعم البرامج لصالح اللاجئين، وأن أفريقيا تحصل على حصة أقل في هذا الشأن، وأعرب عن اعتقاده بوجوب أن يعامل جميع اللاجئين على قدم المساواة، مهما يكن أصلهم الجغرافي.

٤٥ - وقال إن الجماعة ترحب بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق باعتماد الترتيبات اللازمة لتنفيذ إعلان وتوصيات المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في عام ١٩٩٨ بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين. وأشاد أيضا بالتعاون بين المفوضية ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي أدى إلى تشكيل فريق عامل مشترك بين المفوضية والمنظمة عهد إليه بمتابعة تنفيذ الإعلان.

٤٦ - وقال إن اللاجئين يميلون، بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي ما زال سائدا في بلدانهم الأصلية، إلى إطالة أمد إقامتهم في البلدان المضيفة التي يتعين أن تستفيد من المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي حتى يمكنها مواجهة هذا الوضع.

٤٧ - وأشار فضلا عن ذلك، إلى أن عملية العودة إلى الوطن كثيرا ما تتعقد نظرا لوجود حقول ألغام في البلدان المتأثرة بالصراعات. وقال إن الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي تحث المنظمات المسؤولة عن عمليات إزالة الألغام على التعاون الوثيق مع المفوضية وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة للبلدان المتأثرة.

٤٨ - وقال إن الجماعة، إزاء حالة كراهية الأجانب التي يثيرها تواجد اللاجئين، ترحب بالدور الذي تقوم به المفوضية في الحملة التي انطلقت في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية، للتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها. وأعرب أيضا عن أمله في أن تحمل المفوضية المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته إزاء البلدان الأفريقية من خلال وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى تحقيق الانتقال السريع إلى الانتعاش والتعمير.

٤٩ - وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحيي الجهود التي تبذلها المفوضية لحماية اللاجئين من النساء والأطفال، وتوصي بأن تقدم معونة متزايدة إلى البلدان المضيفة لتمكينها من إعداد البرامج المناسبة.

٥٠ - وأعرب عن اعتقاد الجماعة بأن التنمية الدائمة للقارة تتحقق عن طريق وضع حل نهائي لمشكلة اللاجئين. وينبغي للبلدان الأصلية للاجئين أن تلجأ إلى طرق سلمية لحل مشكلاتها وتفادي إيجاد أوضاع تؤدي إلى تحركات اللاجئين. ويتعين على المجتمع الدولي من جانبه أن يواصل دعمه للمفوضية والبلدان المتأثرة. وينبغي للمفوضية، لدى رسم استراتيجياتها، الأخذ بعين الاعتبار الظروف المعينة في البلدان المضيفة التي لا يتوفر لديها في أغلب الأحيان الموارد اللازمة لمواجهة تواجد اللاجئين على أرضها. وقال في ختام كلمته إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تجدد أخيرا رغبتها في مواصلة التعاون الوثيق مع المفوضية من أجل الاهتداء إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين.

٥١ - **السيد كولبي** (النرويج) قال إن أزمة كوسوفو التي فاجأت المفوضية والمنظمات الأخرى للمساعدة الإنسانية تكشف عن ضعف نظام التدخل العاجل، وأدت في مواجهة انتشار منظمات المساعدة الإنسانية، إلى التفكير في التنسيق والتشارك.

٥٢ - وقال إن المفوضة السامية، لدى انعقاد دورة اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أوضحت أنها تعتزم العمل على دعم هذا النظام. وقد أظهر التدخل الفعال للمفوضية لدى نشوب الأزمة الإنسانية في تيمور الشرقية أن المفوضية عرفت كيف تستفيد من هذه الدروس.

٥٣ - وأضاف أن الحكومات تنتظر الكثير من المفوضية، سواء على الصعيد العملي أو فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به بوصفها الموجّه على أرض الواقع. ولدى انعقاد دورة اللجنة التنفيذية، أشارت المفوضة السامية مع ذلك إلى أن المفوضية لا يتوفر لديها على الدوام الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. وقد أظهر عام ١٩٩٩ أيضا أنه يبدو أن هناك تفضيلا للمساعدات الثنائية على حساب المساعدات المتعددة الأطراف وأن انتشار المنظمات الإنسانية على الساحة لا يؤدي إلا إلى عرقلة قيام تنسيق جيد للعمل.

٥٤ - وأضاف أنه في مواجهة انتهاكات المبادئ الأساسية لحقوق اللاجئين وللقانون الإنساني الدولي، من الأهمية بمكان زيادة دعم تقرير حق اللجوء. وأشار إلى أن المفوضية تحاول الحصول من جميع شركائها على دعم مؤكد بدرجة أكبر لنظام الحماية، وهو مجهود تحييه النرويج وتشجع المفوضية على متابعته.

٥٥ - وأعرب عن اغتباط بلاده لأن قامت المفوضية بتشجيع الانضمام إلى مختلف الصكوك الدولية وخاصة اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، وأن بلاده ترى أن حماية اللاجئين ينبغي أن تقوم على أساس حق الأفراد. وأكد أن بلاده تؤيد أعمال المفوضية الرامية إلى الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، وتؤيد المبادرات الخاصة المتخذة لبلوغ هذا الهدف.

٥٦ - وقال إن المفوضية تتعاون كثيرا مع العناصر الأخرى في المنظومة المتعددة الأطراف. ولا يسعنا سوى الاغتباط في هذا الشأن بالحوار المستمر مع مجلس الأمن حول البعد الإنساني لإدارة الصراعات. ولا بد أيضا من الإشادة بالتعاون المتزايد مع البنك الدولي في إطار المائدة المستديرة التي عقدت في معهد بروكينغز حول الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية والمناقشة حول الدور الذي يمكن أن تقوم به المفوضية في الحالات التي تعقب انتهاء الصراعات. وقال إن النرويج، بوصفها رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتعاون تعاونا وثيقا مع المفوضية، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر رابطة الدول المستقلة وأزمة كوسوفو. وأن النرويج تلحظ بارتياح تقدم التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتدعم عملية "التشارك في العمل".

٥٧ - ومضى يقول إنه من أجل تحسين حماية المشردين داخليا، ينبغي قيام تشارك قوي للغاية بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات أخرى، وأيضا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي هذا الشأن، تعرب النرويج عن اغتباطها لوضع مبادئ توجيهية تتعلق بالأشخاص المشردين داخليا.

٥٨ - وقال إن مشكلة أمن اللاجئين والعاملين في الميدان الإنساني ما زالت تشغل بال الوفد النرويجي الذي يرى أنه كلما انعدم هذا الأمن، ازدادت صعوبة التعمير والوفاق والتطبيع بعد انتهاء الصراعات. لذلك ينبغي متابعة الحوار مع المفوضية والمؤسسات الأخرى لبحث مختلف الخيارات بغية تحسين حماية الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين.

٥٩ - وقال إن المفوضية أقامت في عام ١٩٩٩ هيكلا جديدا للإدارة، ودورة جديدة للبرمجة، وميزانية موحدة جديدة، نتيجة لعملية تشاور أتاحت قدرا أكبر من الشفافية وعملت على تحسين الأهداف والأنشطة، فضلا عن تحديد استراتيجية المفوضية على نحو أوضح. ولا يسعنا سوى الأمل، مع المفوضية، في أن تسهم الميزانية الجديدة في وضع قاعدة أفضل للتمويل ولا تنطوي على زيادة في الأموال المخصصة للأغراض الخاصة. وإلى جانب ذلك تعقد النرويج أهمية كبيرة على التقييم الجاري للمراحل الأولى من العملية في كوسوفو وتؤكد في الختام للمفوضية دعمها وتعاونها.

٦٠ - **السيد يامازاكي** (اليابان) قال إن طبيعة الصراعات قد تطورت في الآونة الأخيرة (وهو ما اعترف به مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وأن هذه الصراعات تقع في أغلب الأحيان من الآن فصاعدا داخل حدود الدولة ويكون ضحاياها من السكان المدنيين بشكل متزايد، بمن في ذلك الأطفال المجندون. وأضاف أن حالة الطوارئ في كوسوفو في آذار/مارس ١٩٩٩ دفعت المجتمع الدولي إلى التفكير بكل جدية في الشكل الذي يتعين أن يتخذه التدخل الدولي في حالة الصراع. ويجدر في هذه الحالة عدم نسيان، مثلما قالت المفوضة السامية في الدورة الخمسين للجنة التنفيذية، أن القوات العسكرية يمكن أن تدعم المنظمات الإنسانية دون أن تحل محلها.

٦١ - وأضاف أن اللجنة التنفيذية، في هذه الدورة، بحثت وسائل تعزيز الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وتعرب اليابان عن اغتباطها في هذا الشأن لبدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة

بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأن اليابان هي الدولة الثانية التي صدقت على الاتفاقية، وتشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ هذه المبادرة.

٦٢ - وقال إن اليابان مع ترحيبها بالجهود التي تبذلها المفوضية لتقديم المساعدة إلى المشردين داخل الحدود الوطنية وخارجها، على اقتناع بملاءمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا.

٦٣ - وفيما يتعلق بأزمة تيمور الشرقية، قال إن المفوضة السامية استطاعت أن تعقد على وجه السرعة مذكرة تفاهم مع أندونيسيا، أتاحت لها بدء أنشطتها المتعلقة بالإغاثة. واليابان، وقد عقدت العزم على التعاون في تعمير تيمور الشرقية، قدمت من جانبها مساعدة نقدية إلى المفوضية وإلى برنامج الأغذية العالمي منذ بداية الأزمة، فضلا عن مساعدة عينية إلى المفوضية. وتم تسمية موظف ياباني لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمساعدة الإنسانية. وأخيرا، فإن اليابان على استعداد لتأمين النقل الجوي لمواد المعونة لدعم أنشطة المفوضية وتعتزم الاستجابة للنداء الموجه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٦٤ - وفي أعقاب المؤتمر المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في معهد بروكينغز بشأن الانتقال من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى احتياجات التنمية، أقيمت شراكة مع المنظمات الدولية المختصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الحكومات. وثمة إدراك يتزايد بإطراد بأن الحالات الطارئة عقب إنهاء الصراع ينبغي تسويتها بطريقة شاملة؛ وقد طبق هذا المفهوم عند جهود التعمير في تيمور الشرقية وفي كوسوفو. وستواصل اليابان دعمها الفعال لمبادرات المفوضية في هذا الميدان.

٦٥ - وأعرب عن اغتباط اليابان لأن المفوضة السامية أوضحت في بيانها أمام الدورة الخمسين للجنة التنفيذية، أنه يمكن لدى توجيه الموارد من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، تصحيح عدم التناسب القائم بين الموارد المخصصة للأزمات البالغة الخطورة والموارد المتاحة لمواجهة أزمات أخرى خطرة أيضا. وقال إن اليابان تشعر بالاغتباط أيضا لأن المفوضية فوضت سلطتها لثلاث إدارات إقليمية ميدانية في أفريقيا. واستجابة للنداءات الموجهة من المفوضية السامية، قال إن اليابان عملت على زيادة مساهمتها في الموارد المخصصة لأفريقيا، وازدادت من ٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٩.

٦٦ - وأضاف أن الحكومة اليابانية، في دعمها للمفوضية، قدمت موارد مالية وبشرية. وهناك وسيلة أخرى تتمثل في السماح للمنظمات اليابانية غير الحكومية بأن تعمل في كثير من الأحيان كوكيل للتنفيذ.

٦٧ - وقال في ختام بيانه أن اليابان ترحب بانضمام جمهورية كوريا وشيلي وكوت ديفوار أعضاء جددا في اللجنة التنفيذية وتشيد بجميع البلدان التي تستضيف لاجئين بأعداد كبيرة.

٦٨ - **السيد كارانزا** (غواتيمالا) قال إنه في أعقاب صراع مسلح نشب منذ عشرين عاماً، اضطر مئات الألوف من الغواتيماليين إلى اللجوء في الخارج، منهم ٠٠٠ ١٥٠ في المكسيك.

٦٩ - وقال إن الحكومة الغواتيمالية شكلت في عام ١٩٨٦ لجنة خاصة معنية بالعائدين واللاجئين والمشردين وأرسلت وفدا رسميا إلى المكسيك لدعوة السكان إلى العودة إلى غواتيمالا.

٧٠ - وأضاف أنه تم أيضا تشكيل هيئة للوساطة تضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤتمر الأسقفي وأجهزة المدعي المعني بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا. وفي السنة نفسها، جرت مفاوضات رسمية بين اللاجئين والحكومة. وأفضت إلى اتفاقات تنص بصفة خاصة على وجوب أن تكون عودة اللاجئين بمحض الاختيار وأن تنظم في ظروف كافية من الأمن والكرامة. وعملت الحكومة فضلا عن ذلك على تخصيص قطع من الأراضي إلى العائدين المعدمين. وتستند مشاركة المجتمع الدولي في عملية العودة هذه إلى مذكرة التفاهم المعقودة بين حكومة غواتيمالا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحدد هذه المذكرة، في جملة أمور، شروط مشاركة المفوضية في عملية إعادة الإدماج وبعض جوانب الحماية القانونية والحقوق الأساسية للسكان العائدين. وفي الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، قامت اللجنة الخاصة بتنسيق عودة ٤٣٧ ٤٢ شخصا تلقوا بصفة خاصة مساعدات غذائية ومدخلات زراعية ومساعدة في تشييد المساكن.

٧١ - وأضاف أن أعمال المفوضية في غواتيمالا تميزت بمشاركة اللاجئين، وخاصة النساء، في التفاوض بشأن الاتفاق الذي يعنيهم. ويمكن لبرامج أخرى للعودة أن تستلهم مبدأ المشاركة المباشرة للاجئين في عملية التفاوض.

٧٢ - ومضى يقول إن عمليات العودة وإعادة الإدماج اقتضت اتخاذ إجراءات متضافرة. وتوجه حكومة غواتيمالا الشكر مرة أخرى في الشأن إلى الحكومات الصديقة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومانحي الأموال والمنظمات غير الحكومية. وهي تشعر بالامتنان بصفة خاصة لحكومة المكسيك التي لدى استضافتها للاجئين، قدمت إليهم المساعدة الإنسانية المثلى وسمحت بالإقامة نهائيا في المكسيك للذين يرغبون في ذلك.

٧٣ - وقال إنه إذا كانت عمليات العودة وإعادة التوطين قد شهدت بعض النجاح، فإنه ينبغي أيضا الحديث عن الجانب المتعلق بإعادة الإدماج. ففي عام ١٩٩٤، وقعت الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي اتفاقا بشأن إعادة توطين السكان الذين تركوا ديارهم نتيجة للصراع المسلح. ويندرج هذا الاتفاق في إطار اتفاق السلام الذي يهدف إلى كفالة التنمية المتكاملة للسكان العائدين. وإلى جانب ذلك، وضعت الحكومة والمفوضية مشاريع ذات عائد سريع لصالح إعادة إدماج السكان العائدين.

٧٤ - وقال إن الجهود التي تبذلها حكومة غواتيمالا لضمان إعادة الإدماج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان العائدين تندرج في إطار عملية للتنمية الشاملة الرامية إلى توطيد السلم والديمقراطية والعدل الاجتماعي.

٧٥ - **السيد دي ألبا** (المكسيك) قال إن المكسيك قدمت على الدوام الملجأ إلى الذين وجدوا لزاما عليهم مغادرة بلادهم لأسباب أيديولوجية أو سياسية أو دينية. وهكذا استضافت على مدى ١٧ عاما لاجئين غواتيماليين وأقامت في هذا الشأن تعاونا وثيقا مع غواتيمالا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٦ - وأضاف أن توقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا وقيام المكسيك بوضع برنامج لاستقرار المهاجرين أتاحا إقامة إطار جديد لعمليات المفوضية، يهدف إلى تأييد عودة المهاجرين الطوعية إلى بلادهم أو إدماجهم في المكسيك.

٧٧ - ويمكن تمييز ثلاث مراحل في مسألة اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك (١) مسألة الطوارئ التي تتميز بوصول جماعي للغواتيماليين ملتمسي اللجوء في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤. ووقعت حكومة المكسيك اتفاقا مع المفوضية. يتعلق بتقديم مساعدة متعددة الفروع إلى اللاجئين الغواتيماليين؛ (٢) مرحلة إعادة التوطين (١٩٨٤ - ١٩٩٣) تم خلالها إنشاء مخيمات في ولايات كامبيش وشياباس وكينتانا رو، بدعم من المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي. وبغية مساعدة اللاجئين على العيش بكرامة وفي أمان، تم بصفة خاصة إنشاء تعاونيات وأسواق وإتاحة فرص العمل لهم. ولم يؤد التفاعل مع اللاجئين إلى أن يتيح فحسب للمجتمع المكسيكي الإثراء على الصعيدين الثقافي والاجتماعي وإنما أسهم أيضا في التنمية الاقتصادية للبلاد؛ (٣) مرحلة الاستقرار (١٩٩٦ ١٩٩٩) التي شهدت منح اللاجئين الغواتيماليين وضع المهاجرين. وأدت هذه السياسة في ولايتي كامبيش وكينتانا رو إلى تجنيس اللاجئين الذين يرغبون في الحصول على الجنسية المكسيكية.

٧٨ - ومن بين اللاجئين الغواتيماليين البالغ عددهم في المكسيك ٠٠٠ ٦٤، اختار ٠٠٠ ٤٢ العودة الطوعية إلى بلادهم. وقد تميزت عملية العودة إلى الوطن بالتوفيق بدعم من المفوضية وتحت رعاية حكومة غواتيمالا. وتم في تموز/يوليه ١٩٩٩، إنهاء برنامج تقديم المساعدة إلى اللاجئين الغواتيماليين للعودة الطوعية إلى الوطن.

٧٩ - وقال إن حكومة المكسيك قامت، بالتعاون مع مكتب المفوضية في المكسيك، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية في آيار/مايو ١٩٩٩، حول حقوق اللاجئين تم خلالها اعتماد إعلان تلاتيلولكو الذي أكد بصفة خاصة على مبدأ عدم المنع وحدد معايير بشأن تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين.

٨٠ - وأشار في ختام كلمته إلى أن حكومة المكسيك تواصل دراسة القيام بإصلاحات قانونية وإدارية تتيح لها الانضمام إلى اتفاقية ١٩٥١ وإلى بروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين.

٨١ - **الآنسة ديوغو** (كندا) رحبت بقيام المفوضية بتعزيز روابطها مع مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ولكنها أشارت إلى أن حماية اللاجئين تعود في المقام الأول إلى الدول. وعليه فإن كندا تدعم الجهود التي تبذلها المفوضية لحث أكبر عدد من الدول على التصديق على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وعلى البروتوكول المرفق بها لعام ١٩٦٧.

٨٢ - وقالت إنه إذا كان عدم المنع هو مسؤولية الدول بالدرجة الأولى، فإنه ينبغي لهذه الدول فضلا عن ذلك السماح لموظفي المفوضية الميدانين الوصول إلى المشردين، ويفترض ذلك أن تكفل بوسائل مناسبة أمن موظفي المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى. وعليها أيضا أن تكفل الأمن المادي للاجئين في المخيمات وحولها. وأعربت عن استعداد كندا لأن تبحث مع شركائها سبلا جديدة للقيام بهذه المهمة على خير وجه. وقالت إن كندا

التي جعلت للأمن البشري أولوية في سياستها الخارجية. ترحب بالمناقشات التي خصصها مجلس الأمن في شهري شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لحماية السكان المدنيين في حالات الصراع المسلح. وأضافت أنه يحسن بالمجتمع الدولي أن يتابع القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع وأن يعمل بالتضافر من أجل تطبيق التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام حول هذه المسألة (S/1999/957). وفي هذا الإطار نفسه، تهتم كندا بالمشكلة المتفاقمة المتعلقة بمعاملة الكائنات البشرية، بمن في ذلك المهاجرون المخالفون للقانون، وتعرب عن أملها في أن تسهم المفاوضات الجارية (التي وجهت إلى الدول دعوة ملحة للمشاركة فيها بنشاط) بغرض وضع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، في معالجة هذه الحالة نهائيا.

٨٣ - وقالت إنه ينبغي للمفوضية أن تقوم، بالتعاون مع الدول، بالبحث عن حلول لمشكلة التعسف في تطبيق إجراءات تقرير وضع اللاجئ التي تنطوي على مساس بنزاهة المؤسسات الوطنية المعنية بحماية هؤلاء الأشخاص. وينبغي بالمثل إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الأسباب الأساسية للصراعات وتحركات اللاجئين.

٨٤ - **السيد كامارا** (سيراليون) قال إن ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات حاليا هم من المدنيين وأن أفريقيا هي القارة الأكثر تأثرا بمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا من السكان. ومما يؤسف له بصفة خاصة أن الأموال المقدمة إلى المفوضية من أجل اللاجئين الأفريقيين تتناقص بسبب تقاعس الجهات المانحة، وهو اتجاه ينبغي ألا يسمح له بأن يترسخ وإلا فإن سبب وجود الأمم المتحدة ذاته سوف يتهدد. وإذا كانت مسألة الاهتداء إلى حلول لمشكلة اللاجئين في أفريقيا تعود في الواقع إلى الحكومات الأفريقية ذاتها، فإن هذه الحكومات باعتبار ما لديها من موارد محدودة، في حاجة إلى مساعدة مالية ومادية ومعنوية من جانب المجتمع الدولي والبلدان المانحة، لأن المفوضية وشركاءها من الواضح أنهم لا يستطيعون بمفردهم أن يواجهوا جميع احتياجات اللاجئين الأفريقيين. حقا أنه ينبغي للجهود الإقليمية المبذولة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تعمل على احتواء هذه الصراعات ولكن هناك حدودا للمنظمات الإقليمية ذاتها ومن ثم فهي بحاجة إلى دعم مالي ومادي ولوجيستي.

٨٥ - وقال إن الحالة في سيراليون وليبريا وأنغولا أثبتت أن للصراعات أسبابا خاصة بخلاف الأسباب الإيديولوجية، إذ أن الحرب تشكل تكثيفا للصراعات من أجل امتلاك الثروات والموارد الطبيعية (الماس في حالة سيراليون وأنغولا) التي تريد كيانات خارجية وضع اليد عليها عن طريق تشجيع وتسليح الجماعات المتمردة في البلاد. وقد ذهب ضحية الحرب في سيراليون التي استمرت تسع سنوات ٠٠٠ ٥٠ شخص على الأقل، وأرغمت ٠٠٠ ٥٠٠ على التوجه إلى المنفى، وأدت إلى تشريد مليونين ونصف المليون من الأشخاص داخل البلد.

٨٦ - وأضاف من الأهمية البالغة أن يدعم المجتمع الدولي أنشطة توطيد السلام عقب انتهاء الصراعات عن طريق مساعدة البلدان فيما تتخذه من إجراءات للتوفيق والمصالحة والنهوض الاقتصادي، مما يكفل الأمن في المدى البعيد؛ إذ أنه لا يكفي في الواقع إنهاء الصراع وإنما ينبغي العمل على ألا يبدأ من جديد.

٨٧ - وقال إن البلدان المضيفة التي تشهد ذاتها صعوبات اقتصادية ومالية ومن ثم تتهددها أخطار عدم التوازن الديمغرافي والاجتماعي، تتحمل أعباء جسيمة. وفي منطقة غرب أفريقيا، استضافت غينيا التي تشترك في الحدود مع سيراليون وليبريا، نحو نصف مليون لاجىء قادمين من هذين البلدين ومن ثم فإنها بحاجة إلى دعم متزايد من جانب الجهات المانحة حتى يمكنها أن تواجه هذه المسؤولية على نحو أفضل.

٨٨ - وقال إن وفد سيراليون يأمل في أن يعبر القرار الذي اتخذه مجلس الأمن أخيرا بالاذن بتشكيل قوة لحفظ السلام قوامها ٦ ٠٠٠ فرد على إرادة أقوى على العمل. ويتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي جعلت هذه العملية ممكنة من خلال مساهماتها. وأعرب عن أمله في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح بغية كفالة العودة السريعة للاجئين السيراليين وطلب من المجتمع الدولي أن يقدم إلى البلد الأموال اللازمة لكي يتيح له، بعد انتهاء الصراع، مساعدة السكان اللاجئين أو المشردين على العودة إلى الحياة الطبيعية.

٨٩ - **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي) أشار إلى أنه من الأمور المشجعة أن تتوافر حاليا إرادة سياسية لتسوية مشكلة التشريد القسري للسكان، وأعرب عن اعتقاده بألا تتحول هذه الإرادة السياسية إلى التزام سياسي مادام أن أعمال المفوضية على النحو المحدد في نظامها الأساسي، ذات طابع إنساني واجتماعي ومجرد من أي طابع سياسي، مثلما أشارت إليه المفوضة السامية في تقريرها (A/54/12).

٩٠ - وقال إنه على الصعيد الإنساني، تتمثل إحدى الأولويات الكبرى لروسيا في تحقيق الاستقرار للسكان المشردين على أرضها وفي دول أخرى من رابطة الدول المستقلة، وانطلاقا من هذه النظرة تفهم تطبيق برنامج العمل للمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشكلات اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد اللاإرادي والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة. وقال إن هذا البرنامج يشكل مرحلة هامة في النهج الإقليمي إزاء هذه المشكلات. وقد أكد المشاركون في المؤتمر على المسؤولية الأولى للبلدان المضيفة وعلى مبدأ التضامن والتعاون الدوليين. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يخصص موارد كبيرة لتطبيق برنامج العمل على الرغم مما لديه من صعوبات مالية واقتصادية.

٩١ - وأعرب عن امتنان بلاده للمفوضية لما قدمته من مساعدة إليها لحل مشكلة اللاجئين والمشردين في روسيا ولاشتراكها الفعال في عمليات المساعدة الإنسانية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وقال إن بلادها تعمل على تطبيق توصيات المفوضية بشأن الحماية القانونية لهؤلاء الأشخاص. ولولا المشاركة الفعالة للمفوضية وللمنظمة الدولية للهجرة والبلدان المانحة وما قدموه من مساندة مالية وسياسية، لكانت بلاده قد واجهت متاعب كثيرة في تطبيق مجموع التدابير اللازمة لمواجهة مشكلات اللاجئين في العهد الذي أعقب الاتحاد السوفياتي السابق. وقال إن الاتحاد الروسي يرى، على نحو ما أكد الأمين العام في تقريره (A/54/286)، وجوب أن يواصل المشتركون في المؤتمر تعاونهم، وأنه من المناسب أن يمتد برنامج العمل رسميا إلى ما بعد عام ٢٠٠٠. وينبغي لهذا الغرض زيادة توثيق التنسيق بين أعمال المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واستخدام المزيد من إمكانيات المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، على نحو ما أعلنت اللجنة التنفيذية للمؤتمر عند اجتماعها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٩٢ - وأشار إلى أن الهجرة الجماعية إلى بلدان غرب أوروبا ووسط أوروبا التي كانت متوقعة في بداية التسعينات لم تتحقق. وقال إن الاتحاد الروسي أوضح أنه ينتظر من البلدان المانحة أن تبذل جهدا من أجل المساعدة في تنفيذ المشاريع التي تتيح له الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل. وقال إن القراءة الموضوعية لتقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (A/54/12/Add.1) تبين أنه لم يتم بعد الاستفادة من إمكانيات برنامج العمل بالكامل. وقال إن الاتحاد الروسي يأمل في أن يقدم الفريق العامل المعني بإنشاء آلية تهدف إلى كفالة متابعة مؤتمر جنيف تقريرا إلى اجتماع الفريق التوجيهي في عام ٢٠٠٠ يتضمن مقترحات ملموسة بشأن طرائق عمل المؤتمر.

٩٣ - وقال إن الاتحاد الروسي سوف يقدم في هذا الشأن مع وفود أخرى مشروع قرار يتيح اعتماده مواصلة تنفيذ مقررات مؤتمر جنيف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

- - - - -